الثورة
الخميس ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٥هـ الموافق ١٧ يونيو ٢٠٠٤م
العدد (١٤٤٦٣)

القبض على الأدوية المهربة

وزارة الصحة تمنح المستوردين فرصة أخيرة لتحديد سعر الدواء

● يكاد مبنى وزارة الصحة يتحرك وينقض على الأدوية عديمة الفائدة المهربة والمزورة..

العاملون في الصحة يعتبرون التحدث إليهم نوعاً من إهدار الوقت ويفضلون أن يذهب الجميع لتقديم مالديهم.

إنها المرة الأولى التي تنطلق أربع حملات لتنقية أسواق الدواء في يوم واحد وهو مايقوله رئيس الرقابة الصيدلانية الذي كان يتحدث إلى موظفيه عن الكيفية التي تنفذ بها الحملات التي لن تتوقف، حسب مصلح عباسه.

كما أن وزير الصحة الدكتور محمد النعمي لايرى أي مبرر لإعطاء وقت أطول لمستوردي الأدوية ليقومون بما هو عليهم.

مسنداً ظهره إلى الخلف يتحدث النعمي إلى أبرز مستوردي الأدوية: «معالجة الأسباب ستخلق لنا سوقاً نقية وعليكم أن تكونوا شركاءنا في استهداف الأدوية المزورة والمهربة».

الدكتور/ محمد النعمي كان قد دعا كافة العاملين في استيراد وبيع الأدوية وطلب إليهم كتابة مقترحاتهم التي قد تقف أمام خطة التنقية وقال لهم: «لم يحدث أن قام أحدكم بإرسال رسالة واحدة إلينا حتى نتمكن من معرفة الاقتراحات التي ترونها» المستوردون أنفسهم طلبوا أن يكونوا شركاء في أي حملة ميدانية .. أحدهم تحدث بلهجة جادة إلى وزير الصحة: «نحن الآن في عصر الشراكة علينا أن نتبادل الاقتراحات للخروج باستراتيجية فاعلة»..

وفي الاجتماع الذي عقد مؤخراً في مقر الوزارة أضاف: أمين عبدالقادر شهاب -أحد وكلاء شركات الأدوية: «ستواجهكم المشاكل إذا كانت استراتيجية التنقية تفصل بين المخطط والمنفذ» مخاطباً بذلك وزير الصحة.

تحقيق/ صقر الصنيدي

إنجاح الحملة

● الذي دفع وزارة الصحة وهيئة الدواء التابعة لها إلى استدعاء العاملين في سوق الدواء إلى اجتماعات طارئة هو كما يقوله الوزير/ محمد النعمي: إزالة الأسباب التي تؤدي إلى التهريب والتزوير وإبلاغ الجميع بالدور الذي عليه تأديته لإنجاح الحملة الهادفة إلى حماية سوق الدواء.

● الدكتور/ فضل حراب، أعد دراسة مطولة عن الأسباب المذكورة وقدمها إلى جهات مختلفة منها وزارة الصحة قال: إن الأسباب مشتركة وإن كل طرف يساهم بشكل أو بآخر في خلق هذه الأسباب.

حراب عاد إليه الأمل بالاهتمام بالدراسة التي أعدها بعد أن أصابها الإهمال وقال: «حان وقتها».

شركات التصنيع

● لماذا تُهرّب الأدوية؟ هذا السؤال تأتي إجابته على النحو التالي:

- لأنها غالية السعر أو لأنها غير مسجلة لدى الهيئة وبالتالي يلجأ أحدهم إلى تهريبها أو لأنها معدومة من السوق رغم الاحتياج إليها.

من الهيئة العامة للأدوية يقول عبدالله عبدالخالق أن أشياء كثيرة من هذا القبيل ستقوم الهيئة بمعالجتها. «سوف نلزم المستوردين بأن يوفروا أصنافهم طوال العام وسنسجل الأصناف المطلوبة لدينا.

وكونه رئيس الهيئة العامة للأدوية والجهة الرقابية والاشرافية على كل مايدخل البلد من دواء فإنه يعني مايقول ويردف: «الأمر إلزامي»..

ولأن كثيرين يلجأون إلى تزوير الأدوية ذات الأسعار الغالية ويجلبونها إلى المرضى كدواء عديم الفائدة يهدد ماتبقى من صحة المريض فإن الوزارة قد أعطت أصحاب سوق الدواء ووكلاء الشركات مهلة لاتتعدى الأشهر كي يبلغوا شركاتهم بأن عليها أن لاتبالغ في أسعار أدويتها.

يقول الدكتور/ محمد النعمي: «لقد أخبرناهم بأن يأخذوا في أذهانهم الخصوصية الاقتصادية الصعبة لبلادنا وأننا بحاجة إلى أسعار خاصة تتوافق والحالة الاقتصادية للمرضى لن نكون أعضاء كاملين لايمكن لهم أن يقارنوننا بدول أخرى لانعادلها اقتصادياً.

تحظى دول عديدة من العالم الثالث بتخفيضات كبيرة في أسعار الدواء ولا ينسى النعمي أيضاً الأدوية التي يتم الحصول عليها مجاناً أو بالإمكان حدوث ذلك.

تحديد السعر..

ماكان يسعى إليه النعمي من خلال هذا التذكير هو ضرورة الوصول إلى وضع تسعيرة للدواء، ويضيف: هو ماقلناه لهم في الاجتماع .. الصيدليات ليست بقالات والدواء ليس سلعة إنه دواء ويجب تحديد سعره والعمل بهذا ليس جديداً الكثير من الدول تضع تسعيرة معينة للدواء ونتقبل أي شيء قانوني ومعمول به دولياً».

ومع لهجة القبول هذه إلا أن أصحاب سوق الدواء لم يقولوا سوى هذه العبارة: «لن نؤخر موضوع التسعيرة».

أمين شهاب -أحد وكلاء الأدوية- قال: إن التسعيرة ليست بهذه السهولة وأنه لم تم العمل بها دون تنسيق وترتيب «فقد نستغني عن كثير من موظفينا وسننزل السوق لتوزيع الأدوية بأنفسنا لعدم القدرة على تشغيل آخرين يعملون في التوزيع.. إنه سوق خاضع للعرض والطلب.

ولا يستبعد شهاب أن ينهي عمله في حقل الأدوية ويفتح له (مصنع بلك) لو طلب منه وضع تسعيرة لما يجلبه من دواء، ويؤكد شهاب أنه أبلغ وزير الصحة بذلك، خلافاً له يقول مستورد آخر هو: مدين ياسين بأن التسعيرة المفترض أن تكون قد تمت في السابق مع الأخذ بالاعتبار الفروق بين الوكلاء كل حسب حجم مايتسورده حتى تكون الأمور مقبولة وعادلة.

حملات لن تتوقف

● بينما كان وزير الصحة مجتمعاً بأصحاب سوق الدواء في قاعة الاجتماعات في الدور الرابع من مبنى الوزارة، كان الدكتور/ مصلح عباسه -رئيس الرقابة الصيدلانية «بالدور الثالث» مع مجموعة من الصيادلة يناقشون الأماكن التي سوف يقومون بزيارتها والمحافظات التي سينطلق البعض إليها والرفع بالتقارير التي رصدت تحركات الأيام السابقة يقول عباسه:

- لقد قمنا بمصادرة الأدوية المهربة والمزورة وأحضرناها إلى أماكن الإتلاف وسوف نقوم بذلك في أقرب وقت، ونحن الآن بصدد التفتيش على كل الأماكن التي يتواجد فيها دواء سواء الصيدليات أو المخازن أو مراكز التوزيع.

ورداً على التلميحات التي يوجهها عاملون في سوق الدواء بأن بعضاً من المفتشين لايعرفون الدواء المزور من الأصلي يؤكد رئيس الرقابة الدوائية: «كل المفتيشن هم صيادلة أصلاً ويعملون ويعرفون الأصناف جميعها، وإلى الآن لم تُرتكب أخطاء».

من جانبه يقول وزير الصحة: «هذه الحملات ستكون بشكل مستمر ولن تتوقف».

المعالجات السليمة

كانت وزارة الصحة دائماً وطبقاً لمواد القانون بحاجة إلى استصدار أحكام من النيابة بحق من يقوم بعملية التهريب ثم إتلاف الأدوية المهربة وذلك يراه البعض ثغرة يمكن تلافيها باستصدار قانون من مجلس النواب يجرم المهرب ويعطي الحق بإتلاف ماقام بتهريبه.

● الوزير الدكتور/ محمد النعمي يرى أن جهات كثيرة مساعدة ستقوم بالتعاون لسد أي ثغرة ويردف: «لدينا مساندون من جهات عدة ومؤخراً قمنا بالتنسيق مع خفر السواحل لملاحقة مايدخل البلد، وكذا مع جهات الضبط الجمركي، والجهات الأمنية المختلفة وأيضاً وزارة الدفاع وتوصلنا وفقاً للقانون إلى أن المعالجة السليمة من قبل سلطات المنافذ للأدوية المهربة هي التخلص منها بإتلافها، وقد أصدرنا توجيهات بهذا الخصوص، كما قمنا بالتنسيق مع المجالس المحلية والتعاون لإنجاح الحملات.

ويضيف الوزير: «اليد الواحدة لاتصفق وفي الأخير نحن جهة رقابية ضمن حكومة مركزية هذا ماأعنيه».

حملة الـ(٨٠)

● السبت مطلع الأسبوع كان يوماً ذا جو معتدل كاد يخلو من حرارة الشمس التي تلفح هذه الأيام.

إطلاقاً ليس كذلك بالنسبة لتجار الأدوية: فقد كان يكاد يشتعل بعدد من مفتشي الأدوية نزلوا إلى أسواق أمانة العاصمة وبشكل موحد وتوقيت سري لايعلمه إلا قليلون يعملون في وزارة الصحة.

لقد بدأوا بإغلاق المحلات التي تبيع الأدوية ذات المخالفات بغض النظر عن حجمها.

ولم تأت الحادية عشرة ظهراً إلا وما يزيد عن ٨٠ صيدلية مغلقة ومقيّدة أبوابها بأقفال وكانت إحدى اللجان بدون أقفال لولا الاحتياط الذي وفرته الرقابة الصيدلانية، كما قال مديرها المسؤول: «جاءوا من دون أقفال لكننا دبرنا الأقفال

صيادلة يبيعون الأدوية المجانية بحجة «الهـ